# اخبار
# هيئة المحاسبين

العدد ٥٢- ربيع الثاني ١٤٢٨هـ - ابريل ٢٠٠٧م

## مجلس إدارة الهيئة يعتمد معيار محاسبة الهبوط في قيمة الاصول غير المتداولة

## الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC يطلب من الهيئة مراجعة الترجمة العربية لموقع الاتحاد على الانترنت

## الهيئة تعقد ملتقى مسؤولية المحاسب القانوني

# الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

# Saudi Organization For Certified Public Accountants

www.socpa.org.sa

# الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA
Saudi Organization For Certified Public Accountants

## طلب تقدم لاختبار زمالة الهيئة

التاريخ : / / ١٤هـ الموافق : / / ٢٠ م

الاسم : _____ الجنسية : _____

نوع الهوية :(بطاقة أحوال/إقامة/جواز) الرقم : [ ] في / / ١٤هـ مصدرها : _____

جهة العمل: _____ هاتف : (_____) فاكس : (_____)

العنوان : ص.ب (_____) المدينة : (_____) الرمز البريدي : (_____)

جوال : (_____) هاتف منزل :(_____) بريد الكتروني Email : _____

يستكمل هذا الجزء عند التقدم لأول مرة ، أو في حالة اختلاف أي من المعلومات التي سبق بيانها في طلب التقدم للاختبار سابقا:

المؤهل العلمي : ◯ دكتوراه ◯ ماجستير ◯ بكالوريوس ◯ أخرى (حدد) .....

التخصص : ◯ محاسبة ◯ أخرى (حدد) .....

اسم الجامعة : ..... التقدير : ..... لغة الدراسة : ..... سنة التخرج : .....

المؤهل المهني : ◯ SOCPA ◯ CPA ◯ CA ◯ أخرى (حدد) .....

هل تم حضور للدورات التدريبية لإعداد لاختبار الزمالة ؟ ☐ دورات الهيئة ☐ دورات جهات أخرى (حدد) : .....

تكاليف الدورة : ☐ دفعت ذاتيا ☐ دفعت من قبل جهة العمل

**المواد التي ترغب الاختبار فيها** : ☐ المحاسبة ☐ المراجعة ☐ الزكاة والضريبة

☐ فقه المعاملات ☐ الأنظمة التجارية ☐ المعايير المهنية

مكان عقد الاختبار : ◯ الرياض ◯ جدة ◯ الدمام

رقم الدورة : ☐ ٢٠٠٧/١م ☐ ٢٠٠٧/٢م ☐ ٢٠٠٨/١م ☐ ٢٠٠٨/٢م

☐ ٢٠٠٩/١ ☐ ٢٠٠٩/٢م ☐ ٢٠١٠/١م ☐ ٢٠١٠/٢م

طريقة سداد الاشتراك :

☐ نقدا ☐ شيكا باسم الهيئة ☐ إيداعا في حساب الهيئة ☐ تعميدا من جهة العمل

رقم حساب الهيئة لدى بنك ساب : ٠٧٧٠٠٢٨٢٢٠٠٢

---

**للاستعمال الرسمي فقط** :

الرقم العام (الاسم) : [ ]

رقم المتقدم : [ ]

سدد المبلغ [ ] ريال بسند قبض رقم: وتاريخ : ..... الموافق : .....

الاسم : ..... التوقيع : ..... التاريخ : .....

ص.ب : ٢٢٦٤٦ – الرياض : ١١٤١٦ – المملكة العربية السعودية – هاتف : ٤٠٢٨٥٥٥ – فاكس : ٤٠٢٥٦١٦
P.O. Box : 22646 – Riyadh : 11416 – Kingdom of Saudi Arabia – Tel. : 4028555 – Fax : 4025616
البريد الالكتروني :exam@socpa.org.sa موقع الهيئة : www.socpa.org.sa

استخدم الطريقة الأسهل لتعديل خواص خدمات جوالك أو هاتفك عبر وسيلة إلكترونية متطورة تلبي احتياجاتك وتجعل حياتك وأعمالك أكثر نجاحاً.

سجّل الآن في موقع خدماتي www.stc.com.sa واستفد من المميزات العديدة ومنها:

- عرض الفواتير وسدادها
- تأسيس خدمة آفاق DSL
- خدمة شحن سوا
- تغيير الباقات والحد الائتماني
- تعديل خواص الخدمات
- إرسال الرسائل القصيرة مجّاناً

الاتصالات السعودية
SAUDI TELECOM
معاً لغدٍ واعد

# داخل العدد

العدد ٥٢ - ربيع الثاني ١٤٢٨هـ
الموافق ابريل ٢٠٠٧م

نشرة تصدر كل شهرين عن
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالمملكة
العربية السعودية

**المشرف العام**
**د. أحمد بن عبد الله المغامس**
أمين عام الهيئة

**رئيس التحرير**
**عبد الله بن صالح الشماسي**

**مستشار التحرير**
**د. يحيى بن علي الجبر**

**مدير التحرير**
**عبدالله بن عبدالعزيز الراجح**

المراسلات باسم رئيس التحرير
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦
هاتف: ٠١٤٠٢٨٥٥٥
فاكس: ٠١٤٠٢٥٦١٦
ردمد: ١٣١٩-٤٣٦٥

**الموقع الإلكتروني**
www.socpa.org.sa
E-mail: socpa@socpa.org.sa

**المقالات والموضوعات الواردة في النشرة تعبر عن رأي أصحابها ولاتعبر بالضرورة عن رأي الهيئة**

**تصميم وتنفيذ:**
**النظم المتخصصة للدعاية والإعلان**
**ت: ٠١٤٦١٧٣١٥**
**فاكس: ٠١٤٦٢٣٠٠٥**

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
**الدكتور هاشم عبدالله يماني**
أعضاء مجلس الادارة:
**الأستاذ / إبراهيم علي البغدادي**
**الأستاذ / أسامه عبدالعزيز الربيعه**
**الأستاذ/ حسان فضل محضار عقيل**
**الدكتور/ اسامة بن فهد الحيزان**
**الدكتور / توفيق عبد المحسن الخيال**
**الأستاذ / عدنان عبدالله محمد النعيم**
**الأستاذ / سليمان عبدالله الخراشي**
**الأستاذ / طارق عبدالرحمن السدحان**
**الأستاذ / محمد صالح العبيلان**
**الدكتور / محمد فداء محمد بهجت**
**الأستاذ / ناصر الدين محمد السقا**
**الأستاذ / وليد إبراهيم شكري**

الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC يطلب من الهيئة مراجعة الترجمة العربية لمحتوى موقع الاتحاد ..... ٣

عدد من المحاسبين يحصلون على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ..... ٤

ارشادات الرقابة الداخلية التي تناسب كافة المنشآت ..... ١٦

# السلام عليكم

الأمين العام
د.أحمد بن عبدالله
المغامس

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، فلقد اناط نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم ذي الرقم م/١٢ وتاريخ ١٢/٥/١٤١٢هـ بالهيئة وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه وذلك بغرض تحسين مستوى الأداء المهني للمحاسب القانوني، واستمرارية الأداء المهني الجيد، وزيادة الثقة في الخدمات المهنية. وقد قامت الهيئة بخطوات حثيثة في هذا المجال من خلال تطبيقها لبرنامج مراقبة جودة الاداء المهني والذي يشتمل على عدد من النشاطات والتي منها الفحص السنوي والفحص الميداني لمكاتب المحاسبة. فمن خلال الفحص السنوي تطلب الهيئة من مكاتب المحاسبة تزويدها ببيانات سنوية تقوم الهيئة بفحصها لمتابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها والتعرف بشكل أولى على مدى التزام المكتب بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة. ويتم تعضيد الفحص السنوي المشار اليه من خلال تنفيذ الفحص الميداني. حيث تقوم فرق فحص متخصصة بزيارة مكاتب المحاسبة لتنفيذ الفحص الميداني. حيث ينفذ الفحص الميداني كحد أدنى، مرة كل ثلاث سنوات بالنسبة لمكاتب المحاسبة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المساهمة والبنوك والمؤسسات العامة و مرة كل خمس سنوات بالنسبة لمكاتب المحاسبة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات أو المؤسسات الأخرى.

ويمثل برنامج مراقبة جودة الاداء المهني الذي تقوم الهيئة بتنفيذه قيمة مضافة في مجال المهنة في المملكة نظرا لأنه يسهم في تحسين مستوى الأداء المهني لمكاتب المحاسبة بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع من خلال زيادة الثقة في الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسب القانوني. ذلك انه كلما كان المحاسب القانوني يؤدي دوره حسب المعايير المهنية المرعية ؛ كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقة المستفيدين في التقارير المالية التي تصدر عن المنشآت المختلفة مما يعزز من نوعية القرارات الاستثمارية المتخذة. بالإضافة إلى ما سبق، فإن برنامج مراقبة جودة الاداء المهني يصب ايضا في مصلحة مكاتب المحاسبة وذلك من خلال تحسين مستوى الأداء المهني لها و استمرارية الأداء المهني الجيد و زيادة فعالية الخدمات المهنية. وفي الختام أود أن أشيد بتفاعل مكاتب المحاسبة مع برنامج مراقبة جودة الاداء المهني وأهيب بهم الإستمرار هذه التفاعل إذ أن تحقيق الفائدة المنشودة من البرنامج يتوقف إلى حد كبير على مدى التزام مكاتب المحاسبة بمتطلبات البرنامج.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# مجلس إدارة الهيئة يعتمد معيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة

عقد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اجتماعه الثالث للدورة الخامسة بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٧هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١٥م برئاسة وكيل وزارة التجارة للتجارة الخارجية الأستاذ/ عبدالله بن عبدالرحمن الحمودي نيابة عن معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور هاشم بن عبدالله يماني. وتم في هذا الاجتماع التطرق إلى عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الاجتماع. حيث اعتمد المجلس معيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة. كما تم أيضا مناقشة مذكرة رئيس لجنة مراقبة جودة الأداء المهني حول نتائج الفحص السنوي لبرنامج مراقبة جودة الاداء المهني حيث قرر المجلس إحالة عدد من المحاسبين القانونيين المخالفين إلى لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين للنظر في تلك المخالفات.

# الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC يطلب من الهيئة مراجعة الترجمة العربية لمحتوى موقع الاتحاد على الانترنت

طلب الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القيام بمراجعة الترجمة العربية لمحتوى موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين على شبكة الانترنت والمزمع تدشينه قريبا والذي يشمل الست لغات المعتمدة لدى الأمم المتحدة. ويأتي هذا الطلب في إطار التواصل الجيد بين الهيئة و الاتحاد ويعكس ما تتمتع به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من سمعة جيدة لدى الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين والذي يضم في عضويته ١١٨ دولة. كما يأتي هذا الطلب اعترافا من الاتحاد بما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة من مستوى مرموق ويعكس ثقة الاتحاد فيما تقوم به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من أعمال.

من جهة أخرى وفي إطار جهود الهيئة لتعزيز تواجدها الإقليمي والدولي والإسهام في الاستفادة من التجارب الدولية ذات الصلة، وافق مجلس إدارة الهيئة مؤخرا على قيام الهيئة بالترجمة العربية لكتاب آداب وسلوك المهنة الدولي وكذلك دليل إنشاء الهيئات المهنية الصادرين عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين.

# الهيئة تقوم بدراسة لتطوير معايير محاسبية للجهات غير الهادفة للربح

في إطار سعيها إلى النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة على كافة الأصعدة، تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بدراسة لتطوير معايير محاسبية للجهات غير الهادفة للربح. حيث فوض مجلس إدارة الهيئة لجنة معايير المحاسبة بالهيئة للقيام بالدراسة والتي تقوم مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية بالإسهام في تمويل جزء من تكاليفها.

# عدد من المحاسبين يحصلون على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

اعتمد مجلس إدارة الهيئة نتائج الدورة الثانية لعام ٢٠٠٦م لاختبار زمالة الهيئة و أوصى بمنح شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار، وهم :

ابراهيم عبدالله ابراهيم الزميع، ثامر فهد رمضان السبيعي العنزي، حسام فيصل عمر باوارد، عبدالرحمن داخل طلال الجهني، محمد حسن عمر باقيس، مريع سعد مريع هباش، اسامة زكريا محمد البيلي، خالد داود سعد الحطامي، طلال كمال عبدالرحيم الجديبي، محمد مسلم سعد الشويمان، مروان احمد محمد ابراهيم، موسى سعيد ابراهيم متولي

ويسر "أخبار هيئة المحاسبين" أن تهنئ الحاصلين على الزمالة على هذا الانجاز وتتمنى لهم مزيد من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

ابراهيم عبدالله الزميع

ثامر فهد العنزي

حسام فيصل باوارد

خالد داود الحطامي

طلال كمال الجديبي

عبدالرحمن داخل الجهني

محمد بن مسلم الشويمان

مريع سعد هباش

محمد حسن باقيس

اسامه زكريا البيلي

مروان احمد ابراهيم

موسى سعيد متولي

# مسئول العلاقات بالمعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين IIA يزور الهيئة

استقبل الأمين العام للهيئة الدكتور احمد المغامس مسئول العلاقات بالمعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) السيد سونيل سالوجا والذي يقوم بزيارة المملكة. وتم خلال هذه الاستقبال بحث آفاق التعاون بين الهيئة و المعهد.

# الهيئة تعقد ملتقى مسئولية المحاسب القانوني

قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بعقد ملتقى مسئولية المحاسب القانوني بمدينة الرياض بتاريخ ١١/ ١٤٢٨/١هـ الموافق ٢٠٠٧/١/٣٠م. وقد تحدث في هذا الملتقى والذي يهدف الى تسليط الضوء على مسئولية المحاسب القانوني كل من الدكتور محمد بن عبدالله آل عباس رئيس قسم المحاسبة في جامعة الملك خالد و المحاسب القانوني الاستاذ يوسف بن محمد المبارك و قام بإدارة الحوار الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد أستاذ المحاسبة والمراجعة بقسم المحاسبة في جامعة الملك سعود.

وقد حظي الملتقى بمشاركة فاعلة من المهتمين و ذوي الاختصاص. وفي ختام الملتقى قام الأمين العام للهيئة الدكتور احمد المغامس بتقديم عدد من دروع التكريم للمتحدثين في الملتقى وكذلك لشركة دار الاركان الراعي الرئيسي للملتقى ولجريدة الاقتصادية الراعي الإعلامي و لمركز سعود البابطين للتراث والثقافة مستضيف الملتقى.

# الهيئة تنفذ أكثر من ثمانية ملايين ساعة تدريب

تواصل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تنفيذ خطتها التدريبية للعام ٢٠٠٧م حيث قامت في الفترة القليلة الماضية بعقد عدد من الدورات المتخصصة في مدن الرياض وجده و الدمام شملت موضوعات أساسيات الاستثمار، سوق الأسهم وتقويم الأوراق المالية، التقارير الخاصة، تقويم وإعادة تقويم الشركات، نظام الرقابة الداخلية، التقارير القطاعية، التكاليف وتقويم الأداء Fundamental Analysis ، and Stock Valuation . كما قامت الهيئة أيضا بتنفيذ الدورات التدريبية لبرنامج زمالة الهيئة في مدن الرياض وجده و الدمام والتي تشمل موضوعات المحاسبة، المراجعة، الزكاة والضريبة، فقه المعاملات، الأنظمة التجارية. الجدير بالذكر أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قد قامت بتنفيذ أكثر من ثمانية ملايين ساعة تدريب في عدد من المجالات التي تهم أعضاء الهيئة ومنسوبي مهنة المحاسبة والمراجعة وغيرهم من المتخصصين.

# مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يعدل معيار تكاليف الاقتـراض

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ٢٩ مارس ٢٠٠٧م تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ الخاص بتكاليف الاقتراض . ويتمثل التعديل الرئيسي مقارنة بالإصدار السابق في استبعاد خيار معالجة الاعتراف الفوري (المعالجة كمصروف) لتكاليف الاقتراض التي ترتبط بالأصول التي تأخذ فترة زمنية طويلة لكي تصبح جاهزة للإستخدام أو البيع.

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن تطبيق المعيار المعدل سوف يؤدي إلى تحسين التقارير المالية من خلال عدد من المحاور. أولاً ، سوف تشمل تكلفة الأصل ، مستقبلاً ، جميع التكاليف المتكبدة في الوصول بالأصل ليكون جاهزاً للاستخدام أو البيع . ثانياً ، سوف تتعزز إمكانية المقارنة بسبب استبعاد إحدى المعالجتين المحاسبيتين الموجودتين سابقاً بالنسبة لتكاليف الإقتراض. ثالثاً ، إن التعديل يحقق ، من حيث المبدأ ، تقارباً مع معايير المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها. الجدير بالذكر إن تحقيق التقارب في المعايير المحاسبة على نطاق العالم يعد أحد الأهداف الرئيسة لمجلس معايير المحاسبة الدولية . ولتحقيق ذلك الهدف ، تولى كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مشروعاً يهدف إلى تخفيض الاختلافات بين معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها. وقد نشأ هذا المعيار المعدل من رؤية مجلس معايير المحاسبة الدولية للاختلافات بين معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ الخاص بتكاليف الإقراض الصادر عام ١٩٩٣م ومعيار المحاسبة الأمريكي رقم ٣٤ الخاص برسمله تكلفة الفائدة.

هذا و ينطبق هذا المعيار المعدل على تكاليف الاقتراض التي يكون تاريخ بداية رسملتها في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩م. كما يسمح المجلس بالتطبيق المبكر لهذا المعيار.

# الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يناقش إستراتيجية الاتحاد ومواضيع التقارب

وافق مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC خلال إجتماعه المنعقد في نهاية شهر فبراير ٢٠٠٧م بمدينة نيويورك على تقديم المساعدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وذلك بتزويده بمرئياته حيال معياره المقترح للتقارير المالية المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما وافق المجلس على زيادة التعاون مع هيئات المحاسبة الإقليمية لتشجيعها على التوافق مع إستراتيجية الاتحاد الدولي للمحاسبين. و ناقش المجلس ايضا موضوع ضرورة العمل على نحو أكثر قرباً من المجتمع الاستثماري ، وناقش الدراسة الخاصة بالمواضيع المتعلقة بالمكاتب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما اعتمد المجلس منهجية لترجمة الأقسام الرئيسة من موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين على شبكة الانترنت.

هذا وقد تم تكريس جزءً كبيراً من مداولات الاجتماع لموضوع التخطيط الاستراتيجي للاتحاد. حيث قدم ممثلو الجهات التنظيمية ، و ممثلو الجهات التي تتولى وضع المعايير ، و ممثلو منشآت الاعمال آراء مهمة لمساعدة المجلس في تحديد أولوياته وجداول أعماله المستقبلية.

يذكر ان هذا الاجتماع يأتي بعد اجتماع سابق دُعي له أكثر من ٣٠ مديراً تنفيذياً لهيئات المحاسبة الوطنية التي تمثل حوالي ٢٥ دولة كان من ضمنها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

# مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية IAASB يقترح متطلبات جديدة لمراجعة عمليات الأطراف ذوي العلاقة

أدى تورط أطراف ذوي علاقة بالمخالفات التي حصلت في عدد من الشركات الغربية الكبرى إلى تشجيع مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية IAASB على تبني مشروع معيار يضفي عدد من التعديلات على المعيار الحالي الخاص بمراجعة عمليات الأطراف ذوي العلاقة. حيث يهدف هذا المشروع إلى إعطاء مزيد من التركيز على مراجعة عمليات الأطراف ذوي العلاقة وأن تكون مسئوليات المراجع في هذا الصدد أكثر وضوحاً.

هذا وقد صرح جون كلاس رئيس مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية: " أن المعيار المقترح حدد بوضوح أن المراجع لديه ثلاثة أهداف عند النظر في عمليات الأطراف ذوي العلاقة : الحصول على دليل كاف بشأن المعالجات المحاسبية والإفصاح المطلوب بالنسبة لبيانات وعمليات الأطراف ذوي العلاقة ، فهم الكيفية التي تؤثر بها عمليات الأطراف ذوي العلاقة في الرأي الذي يصدره بشأن القوائم المالية ؛ وتحديد عوامل مخاطر الغش التي قد تنشأ من عمليات الأطراف ذوي العلاقة والتي تتطلب مزيدا من الدراسة "

# مجلس معايير المحاسبة الياباني ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يعقدان اجتماعهما المشترك الخامس

عقد مجلس معايير المحاسبة الياباني ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في السابع والعشرين والثامن والعشرين من شهر مارس ٢٠٠٧م اجتماعهما المشترك الخامس بمدينة طوكيو الذي يهدف إلى الوصول بصفة نهائية لتحقيق التقارب بين المبادئ المحاسبية اليابانية المتعارف عليها ومعايير التقارير المالية الدولية.

وقد ناقش ممثلوا المجلسين في هذا الاجتماع عددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. حيث قدم مجلس معايير المحاسبة الياباني عرضا حول مدى التقدم الذي حققه المجلس فيما يتعلق بالمشاريع المهنية قصيرة المدى و طويلة المدى. كما استعرض مشاريع معايير الأصول غير الملموسة ، إعادة عرض البيانات بأثر رجعي ، ونطاق عمليات الدمج. واستعرض الطرفان أيضا آخر التطورات الخاصة بمشاريع مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بمنافع التقاعد و المشاريع المشتركة بين مجلس معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكيFASB والمتعلقة بمواضيع القياس بإطار العمل المفاهيمي واندماجات الأعمال. وقد كانت هذه الجلسات الفنية مفتوحة للجمهور وفقاً لما تم الاتفاق عليه بالاجتماع الرابع المشترك.

بالإضافة إلى ذلك قدم مجلس معايير المحاسبة الياباني ، بناءً على طلب مجلس معايير المحاسبة الدولية ، معلومات عن معيار المحاسبة الياباني الخاص بعمليات اندماج الأعمال بين المنشآت التي تحت السيطرة المشتركة.

**عزيزي صاحب المنشأة:**
**تأكد من سريان ترخيص المحاسب القانوني الذي تتعامل معه**

# الهيئة تصدر مشروع معيار ربحية السهم

نظرا لأهمية موضوع ربحية السهم رأت لجنة معايير المحاسبة إعداد معيار بهذا الموضوع وكلفت الدكتور نبيه عبدالرحمن الجبر بإعداد مشروع المعيار ، وقامت اللجنة بمناقشة مشروع المعيار والدراسة في ضوء ملاحظات الأعضاء، وتم اعتماد المشروع من اللجنة، وقررت عرض مشروع المعيار على ذوي الاهتمام والاختصاص لتقديم ما لديهم من ملاحظات، وستقوم اللجنة بدراسة ما يرد من ملاحظات واستكمال إعداد المعيار وفقا لمراحل إعداد المعايير المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لإعداد المعايير.

**مشروع معيار ربحية السهم**

**١- نطاق المعيار :**

١/١ ينطبق هذا المعيار على كل شركة مساهمة ، ويفضل أن تطبق هذا المعيار المنشآت الأخرى الهادفة للربح.

**(الفقرة ١٠١)**

٢/١ عند إصدار منشأة مسيطرة لقوائمها المالية ، وإصدار قوائم مالية موحدة ؛ فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية الموحدة.

**(الفقرة ١٠٢)**

٣/١ تقرأ فقرات هذا المعيار في سياق ما ورد من شرح في الدراسة المرفقة بهذا المعيار وفي إطار أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام المعتمدة من الهيئة.

**(الفقرة ١٠٣)**

**٢- هدف المعيار :**

يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات وأسس تحديد ربحية السهم العادي (الأساسية والمخفضة) وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية عند مقارنة الأداء بين المنشآت المختلفة لنفس الفترة أو بين الفترات المالية المختلفة لنفس المنشأة.

**(الفقرة ١٠٤)**

**٣- نص المعيار :**

١/٣ يجب تحديد ربحية السهم لكل من الدخل من الأنشطة المستمرة الرئيسية وربحية السهم من صافي الدخل ضمن عناصر قائمة الدخل، ويفصح عن ربحية السهم من الأنشطة الأخرى والتي تتضمن الأنشطة المستمرة الفرعية/ العرضية، والأنشطة غير المستمرة والأنشطة الاستثنائية في الإيضاحات.

**(الفقرة ١٠٥)**

٢/٣ عند حساب ربحية السهم يجب التفرقة بين المنشآت ذات هيكل رأس المال البسيط وهيكل رأس المال المركب كما يلي :

١- بالنسبة للمنشآت ذات هيكل رأس المال البسيط يحسب لها ربحية السهم الأساسية.

٢- بالنسبة للمنشآت ذات هيكل رأس المال المركب يحسب لها كل من ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفضة.

**(الفقرة ١٠٥)**

٣/٣ ربحية السهم الأساسية :

١/٣/٣ تحسب ربحية السهم الأساسية بقسمة الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة على النحو التالي :

ربحية السهم الأساسية =

الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية ÷

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة

**(الفقرة ١٠٦)**

٢/٣/٣ يجب مراعاة ما يلي بشأن الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة التي يتم خصمها من دخل الفترة لتحديد الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية عند حساب ربحية السهم الأساسية :

١- إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح يخصم نصيبها من الأرباح عن الفترة الجارية حتى ولو لم يتقرر توزيع أرباح عن الفترة، وإذا حققت المنشأة خسائر تضاف الأرباح المستحقة لهذه الأسهم إلى صافي الخسائر عند حساب خسارة السهم العادي.

٢- إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح يخصم نصيبها من الأرباح عن الفترة الجارية إذا تقرر توزيع أرباح وتم الإعلان عن ذلك.

**(الفقرة ١٠٧)**

٣/٣/٣ يتم تحديد المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة بتحديد التغيرات التي حدثت نتيجة لإصدار أسهم إضافية أو إلغاء الأسهم أو استهلاك الأسهم أو توزيعات الأرباح في صورة أسهم أو تجزئة الأسهم أو توحيد الأسهم. ويحدد عدد الأسهم المتداولة بعد كل عملية من هذه العمليات والفترة التي بقي فيها العدد دون تغير، ويتم حساب الترجيح على حسب الأيام.

**(الفقرة ١٠٨)**

٤/٣/٣ يتم أخذ التغيرات في عدد الأسهم المتداولة كما يلي:

١- الأسهم الجديدة المصدرة تضاف لعدد الأسهم المصدرة من قبل ويرجح المجموع بالفترة من تاريخ الإصدار الجديد حتى تاريخ

حدوث تغير جديد في عدد الأسهم المتداولة.

٢- الأسهم الملغاة والأسهم المستهلكة تطرح من عدد الأسهم المتداولة قبل إلغاء الأسهم أو قبل استهلاك الأسهم ويرجع الناتج بالفترة من تاريخ الإلغاء أو استهلاك الأسهم حتى تاريخ حدوث تغير جديد آخر في عدد الأسهم المتداولة.

ج- توزيعات الأرباح في صورة أسهم يحسب أثرها على الأسهم المتداولة بافتراض أن هذه التوزيعات تمت منذ بداية السنة المالية، أي أن مثل هذه الأسهم يجب معالجتها كما لو كانت متداولة عن السنة المالية بكاملها ، ويتم ذلك بضرب عدد الأسهم المتداولة خلال الفترات قبل توزيع الأرباح في صورة أسهم في واحد مضافاً إليه نسبة أسهم الأرباح إلى الأسهم المتداولة قبل توزيع أسهم الأرباح.

د- تجزئة الأسهم يحسب أثرها على الأسهم المتداولة بافتراض أن عملية التجزئة تمت منذ بداية السنة أي بافتراض أن الأسهم المصدرة نتيجة التجزئة متداولة عن السنة المالية بكاملها، ويتم ذلك بضرب عدد الأسهم المتداولة خلال الفترات قبل حدوث تجزئة الأسهم في معدل تجزئة الأسهم.

هـ- توحيد الأسهم يحسب أثره على الأسهم المتداولة بافتراض أن عملية التوحيد تمت منذ بداية السنة المالية أي بافتراض أن الأسهم الموحدة متداولة عن السنة المالية بالكامل ، ويتم ذلك بقسمة عدد الأسهم المتداولة خلال الفترات قبل حدوث التوحيد على معدل التوحيد.

**(الفقرة ١٠٩)**

٥/٣/٣ عند حساب المتوسط المرجح يعتد بتاريخ استحقاق الأسهم، وذلك كما يلي:

١- الأسهم العادية النقدية التي يتم سداد قيمتها بالكامل تؤخذ في الاعتبار من تاريخ نهاية الفترة المحددة للسداد.

٢- الأسهم العادية التي تصدر للمساهمين الحاليين الذين يمارسون إعادة استثمار التوزيعات التي تعلنها الشركة في شكل أسهم عادية تؤخذ في الاعتبار من تاريخ بدء المنشأة في عمل هذه التوزيعات.

٥- الأسهم العادية التي تصدر كنتيجة لتحويل أداة مديونية (سندات مثلاً) إلى أسهم عادية تؤخذ في الاعتبار من تاريخ توقف حساب استحقاق الفوائد.

٨- الأسهم العادية التي تصدر مقابل تسوية التزام على المنشأة تؤخذ في الاعتبار من تاريخ إجراء التسوية.

هـ- الأسهم العادية التي تصدر مقابل اقتناء أصل غير نقدي تؤخذ في الاعتبار من تاريخ تحقق الاقتناء للأصل.

٢٧- الأسهم العادية التي تصدر مقابل الحصول على خدمة تؤخذ في الاعتبار من تاريخ الحصول على الخدمة.

١١- الأسهم العادية التي تصدر نتيجة تحويل أسهم ممتازة إلى أسهم عادية تؤخذ في الاعتبار من تاريخ التحويل.

٦- توزيعات الأرباح في صورة أسهم وتجزئة الأسهم وتوحيد الأسهم تؤخذ في الاعتبار كما لو كان ذلك تم منذ بداية السنة المالية.

٧- الأسهم العادية التي تصدر كجزء من مقابل الشراء في عملية اقتناء شركة تؤخذ في الاعتبار اعتباراً من تاريخ الاقتناء.

**(الفقرة ١١٠)**

٦/٣/٣ في حالة وجود أسهم عادية مصدرة لم تسدد قيمتها بالكامل فإنه يتم اعتبارها جزءا من سهم عادي بما يعادلها من الأسهم المسددة بالكامل (أي بنسبة القيمة المسددة من هذه الأسهم إلى إجمالي قيمتها)، وهي نفس النسبة المستحقة لها في توزيعات الأرباح عن الفترة المالية.

**(الفقرة ١١١)**

**٤/٣ ربحية السهم المخفضة :**

١/٤/٣ ربحية السهم المخفضة تعكس التخفيض المحتمل في ربحية السهم إذا مارس حملة شهادات حقوق شراء الأسهم العادية حقهم في شراء أسهم عادية، وإذا تم تحويل الأوراق المالية الأخرى القابلة للتحويل لأسهم عادية (أسهم ممتازة وسندات قابلة للتحويل لأسهم عادية) حيث أن هذه الأسهم المحتملة ستشارك في الأرباح.

**(الفقرة ١١٢)**

٢/٤/٣ تحسب ربحية السهم المخفضة بقسمة الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية مضافاً إليه توزيعات الأرباح المخصصة لحمله الأسهم الممتازة القابلة للتحويل لأسهم عادية، ومضافاً إليه فوائد السندات القابلة للتحويل بعد استبعاد أثر الزيادة في مصروف الضرائب أو الزكاة نتيجة رد هذه الفوائد للربح، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة، مضافاً إليه عدد الأسهم المحتملة بافتراض تحويل جميع الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية وبافتراض ممارسه جميع حمله شهادات حقوق شراء الأسهم لحقهم في شراء أسهم عادية وبافتراض أن هذه الأوراق مخفضه لربحية السهم (أي غير مضادة للتخفيض). وعلى ذلك تأخذ معادلة حساب ربحية السهم المخفضة الشكل في الجدول رقم (١).

**(الفقرة ١١٣)**

٣/٤/٣ الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل التي يتم إضافتها

للدخل المتاح لحملة الأسهم العادية عند حساب ربحية السهم المخفضة يراعي بشأنها ما ورد في (الفقرة رقم ١٠٧ ).

**(الفقرة ١١٤)**

٥/٤/٣ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة المستخدم في حساب ربحية السهم المخفضة هو نفس المتوسط المرجح المستخدم في حساب ربحية السهم الأساسية.

**(الفقرة ١١٥)**

٦/٤/٣ الأسهم المحتمل إصدارها مقابل الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية (أسهم ممتازة قابلة للتحويل وسندات قابلة للتحويل) تحسب بافتراض أن عملية التحويل تمت منذ بداية الفترة المالية أو تاريخ إصدار هذه الأوراق إذا كانت أصدرت خلال نفس الفترة.

**(الفقرة ١١٦)**

٧/٤/٣ تحسب الأسهم المحتمل إصدارها مقابل الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية بضرب عدد هذه الأوراق في معدل التحويل لكل نوع.

**(الفقرة ١١٧)**

٨/٤/٣ تحسب الأسهم المحتمل إصدارها مقابل حقوق شراء الأسهم العادية بافتراض أن حملة شهادات حقوق شراء الأسهم العادية قد مارسوا حقهم في شراء الأسهم العادية منذ بداية الفترة أو من تاريخ إصدار هذه الحقوق إذا كانت أصدرت خلال نفس الفترة المالية.

**(الفقرة ١١٨)**

٩/٤/٣ تحسب الأسهم المحتمل إصدارها مقابل حقوق شراء الأسهم باستخدام طريقة أسهم الخزينة التي يمكن تلخيصها في المعادلة رقم (٢).

**(الفقرة ١١٩)**

١٠/٤/٣ تعالج الأسهم المحتمل إصدارها مقابل الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية ولشهادات حقوق شراء الأسهم على أنها مخفضة لربحية السهم إذا كان أخذها في الاعتبار عند حساب ربحية السهم المخفضة سيؤدي إلى الحصول على ربحية سهم أقل من ربحية السهم الأساسية .

**(الفقرة ١٢٠)**

١١/٤/٣ يتم احتساب أثر تحويل كل إصدار من إصدارات الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية والمخفضة لربحية السهم بشكل مستقل وليس بشكل إجمالي. و يكون الترتيب الذي يتم به إدخال كل نوع من الأسهم المحتملة في حساب ربحية السهم المخفضة مؤثراً في تحديد إذا ما كان مخفضاً أم لا. ولذلك فمن أجل تخفيض ربحية السهم الأساسية إلى أقصى حد ممكن تتم معالجة كل إصدار أو سلسلة إصدارات من الأسهم العادية المحتملة بتسلسل ابتداء من الأكثر تخفيضاً إلى الأقل تخفيضاً. بمعنى أن الأسهم العادية المحتملة ذات الربحية الأقل لكل سهم إضافي تدخل في حساب ربحية السهم المخفضة قبل تلك الأسهم المحتملة ذات الربحية الأكبر لكل سهم إضافي. و تدخل حقوق الشراء أولاً لأنه ليس لها تأثير على بسط معادلة حساب ربحية السهم.

**(الفقرة ١٢١)**

١٢/٤/٣ يتم ترتيب الأسهم العادية المحتملة حسب درجة تخفيضها لربحية السهم كما يلي:

١- بالنسبة لحقوق شراء الأسهم إذا كان متوسط سعر السهم العادي في السوق أكبر من سعر السهم المحدد في شهادات حقوق شراء الأسهم العادية فإن الأسهم المحتمل إصدارها مقابل هذه الشهادات تكون ذات تأثير مخفض لربحية السهم وتدخل أولاً في حساب ربحية السهم المخفضة وإذا كان العكس تكون مضادة للتخفيض.

٢- تحسب ربحية كل سهم إضافي نتيجة تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل بقسمة أرباح هذه الأسهم على الأسهم العادية المحتمل إصدارها مقابل هذه الأسهم.

٥- تحسب ربحية كل سهم إضافي نتيجة تحويل السندات القابلة التحويل بقسمة فوائد هذه السندات (بعد استبعاد أثر الزيادة في مصروف الضرائب أو الزكاة نتيجة رد هذه الفوائد للربح) على الأسهم العادية المحتمل إصدارها مقابل هذه السندات.

ثم يتم ترتيب دخول الأوراق المالية القابلة للتحويل في حساب ربحية السهم المخفضة حسب الربحية لكل سهم إضافي من الأقل للأكبر على أن يتم التوقف عن الإدخال عندما تصل ربحية السهم لأقل تخفيض ممكن وتعتبر الأوراق المالية القابلة للتحويل التي لم تدخل مضادة للتخفيض.

**(الفقرة ١٢٢)**

٥/٣ إعادة عرض بيانات الفترات السابقة:

١/٥/٣ إذا زاد عدد الأسهم العادية أو المحتملة القائمة نتيجة إصدار أسهم مجانية أو تجزئة الأسهم أو إذا نقص عدد هذه الأسهم نتيجة توحيد الأسهم فيجب إعادة حساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة عن كل الفترات المالية المعروضة بأثر رجعي على أساس العدد الجديد للأسهم، وإذا حدثت هذه التغيرات بعد تاريخ قائمة المركز المالي ولكن قبل إصدارها فيجب عرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة عن الفترة الحالية وكذلك

عن الفترات السابقة المعروضة على أساس العدد الجديد للأسهم.

**(الفقرة ١٢٣)**

٢/٥/٣ يجب تعديل ربحية السهم الأساسية والمخفضة لكل الفترات المعروضة فيما يتعلق بالتأثيرات الناتجة عن الأخطاء الجوهرية والتعديلات الناتجة عن التغيرات في السياسات المحاسبية.

**(الفقرة ١٢٤)**

٣/٥/٣ لا يجوز تعديل ربحية السهم المخفضة لأية فترات سابقة معروضة نتيجة التغيرات في الافتراضات المستخدمة أو نتيجة تحويل الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية قائمة.

**(الفقرة ١٢٥)**

**٤- العـرض :**

١/٤ يجب عرض ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفضة لكل من الدخل من الأنشطة المستمرة الرئيسية وصافي الدخل في صلب قائمة الدخل لكل فئة من الأسهم العادية التي لها حق مختلف في المشاركة في صافي أرباح الفترة، كما يجب عرض ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفضة وإبرازها بشكل متساوي عن كافة الفترات المعروضة.

**(الفقرة ١٢٦)**

٢/٤ يجوز عرض ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفضة لمكونات صافي الدخل الأخرى الظاهرة كبنود مستقلة في قائمة الدخل وذلك في صلب قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

**(الفقرة ١٢٧)**

٣/٤ لا يتم تعديل قيم كل من ربحية السهم الأساسية و المخفضة نتيجة للعمليات التي تحدث بعد تاريخ قائمة المركز المالي لأن هذه العمليات لا تؤثر على رأس المال المستخدم لإنتاج صافي الدخل أو الخسارة للفترة.

**(الفقرة ١٢٨ )**

٤/٤ يجب عرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة حتى لو كانت المبالغ التي تم الإفصاح عنها سالبة (أي خسارة السهم).

**(الفقرة ١٢٩)**

**٥- الإفصاح :**

١/٥ يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي :

١- المبالغ المستخدمة في بسط معادلة حساب كل من ربحية السهم الأساسية والمخفضة وكذلك تسوية هذه المبالغ مع صافي الدخل أو الخسارة للفترة.

٢- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة المستخدم في مقام معادلة حساب كل من ربحية السهم الأساسية والمخفضة.

٣- الأسهم المحتمل إصدارها مقابل كل نوع من الأوراق المالية المخفضة لربحية السهم.

٤- الأدوات ( أوراق مالية قابلة للتحويل أو حقوق شراء أسهم )التي قد تكون مخفضة لربحية السهم في المستقبل ولكنها لم تدخل في حساب ربحية السهم المخفضة لأنها مضادة للتخفيض في الفترة الحالية.

هـ- العمليات التي تحدث بعد تاريخ قائمة المركز المالي المتعلقة بالأسهم العادية و الأسهم المحتملة بخلاف إصدار الأسهم المجانية أو تجزئة الأسهم عندما يكون لها من الأهمية ما يجعل مستخدم القوائم المالية يتخذ القرارات السليمة ويجري التقييمات الصحيحة.

ومن أمثلة هذا النوع من العمليات ما يلي:

١- إصدار أسهم عادية نقداً.

٢- إصدار أسهم عادية واستخدام حصيلتها في سداد ديون أو رد أسهم ممتازة قائمة في تاريخ قائمة المركز المالي.

٣- استهلاك أو إلغاء أسهم عادية قائمة في تاريخ قائمة المركز المالي.

٤- تحويل الأسهم العادية المحتملة القائمة في تاريخ قائمة المركز المالي إلى أسهم عادية.

٥- إصدار حقوق شراء أو خيارات أو أوراق مالية قابلة للتحويل.

٦- تحقق ظروف أو شروط يترتب عليها إصدار أسهم يتوقف صدورها على هذه الظروف أو الشروط.

**(الفقرة ١٣٠)**

٢/٥ يجب الإفصاح عن الشروط التي تتضمنها عقود إصدار الأسهم المحتملة إذا كانت هذه الشروط تؤثر على قياس ربحية السهم الأساسية والمخفضة من ناحية تأثيرها على صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية أو من ناحية تأثيرها على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة.

**(الفقرة ١٣١)**

٣/٥ إذا قامت المنشأة بالإضافة إلى الإفصاح عن ربحية السهم الأساسية والمخفضة بالإفصاح عن ربحية السهم باستخدام مكونات لقائمة الدخل خلاف تلك المطلوب استخدامها في هذا المعيار فيجب استخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة كما تم حسابه في هذا المعيار في حساب الربحية من هذه المكونات. ويجب الإفصاح عن ربحية السهم الأساسية والمخفضة لهذه المكونات بشكل متساوي في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .كما يجب الإشارة لأسس تحديد بسط معادلة ربحية السهم لكل مكون. ويجب الإشارة أيضاً إلى ما إذا كانت هذه الربحية قبل الضرائب أم بعدها. وإذا استخدم أحد مكونات قائمة الدخل ولم يكن ظاهراً كبند مستقل في قائمة الدخل فإنه يجب إجراء توفيق بين هذا المكون المستخدم وبين أحد البنود التي يظهر في قائمة الدخل.

**(الفقرة ١٣٢)**

**٦- التعاريف**

**٦/١ السهم العادي :**

الأسهم العادية هي حصص متساوية القيمة في رأس مال الشركات المساهمة وتمثل الأسهم العادية حقوق الملكية الأساسية في الشركات المساهمة ، حيث يتحمل حملة هذه الأسهم مخاطر الخسائر التي قد تحدث نتيجة النشاط الاقتصادي للشركة ، كما أن لهم كافة الحقوق في ملكية الأرباح المحققة، هذا مع العلم أنه ليس لحملة هذه الأسهم أي حقوق في إلزام الشركة بتوزيع تلك الأرباح عليهم. ولحملة الأسهم العادية كافة الحقوق في إدارة الشركة (التصويت في انتخاب مجلس الإدارة).

**(الفقرة ١٣٣)**

**٦/٢ القيمة السوقية للسهم العادي**

هي متوسط سعر السهم العادي في السوق خلال الفترة.

**(الفقرة ١٣٤)**

**٦/٣ المنشآت ذات رأس المال البسيط:**

هي المنشآت التي يشتمل رأسمالها على أسهم عادية فقط أو أسهم عادية وأسهم ممتازة غير قابلة للتحويل لأسهم عادية.

**(الفقرة ١٣٥)**

**٦/٤ المنشآت ذات رأس المال المُرَكّب:**

هي المنشآت التي يشتمل رأسمالها على أسهم عادية بالإضافة إلى أوراق مالية أخرى (أسهم ممتازة أو سندات) قابلة للتحويل لأسهم عادية في المستقبل، وشهادات تعطى حاملها حق شراء أسهم عادية في المستقبل (حقوق خيار شراء الأسهم العادية).

**(الفقرة ١٣٦)**

**٦/٥ ربحية السهم :**

تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من الدخل المتاح للأسهم العادية.

**(الفقرة ١٣٧)**

**٦/٦ الأسهم العادية المحتملة (الأوراق المالية المخفضة لربحية السهم) :**

الأسهم العادية المحتملة هي الأسهم العادية المحتمل إصدارها نتيجة قيام حملة الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية (السندات والأسهم الممتازة القابلة للتحويل لأسهم عادية) بتحويل أوراقهم لأسهم عادية، وقيام حملة شهادات حقوق شراء الأسهم العادية بممارسة حقوقهم في شراء الأسهم العادية، ويؤدي وجود هذه الأسهم المحتملة إلى تخفيض ربحية السهم.

**(الفقرة ١٣٨)**

**٦/٧ الأسهم الممتازة القابلة للتحويل لأسهم عادية :**

هي الأسهم الممتازة التي قد تصدرها بعض الشركات المساهمة وتعطي لحملتها الحق في تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية بعد مرور فترة معينة، ولذا فان حملة هذه الأسهم ليس لديهم ميزة الأولوية في الحصول على الأرباح فقط بل كذلك الحق في تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية ذات الحق المطلق في توزيعات الأرباح والحق في الإدارة.

**(الفقرة ١٣٩)**

**٦/٨ السندات القابلة للتحويل لأسهم عادية :**

السندات هي حصص متساوية القيمة في القروض التي تعقدها الشركات المساهمة وتكون قابلة للتداول. وقد تعطي الشركة لحملة بعض إصدارت السندات (للتشجيع على الاكتتاب فيها) الحق في تحويلها إلى أسهم

جدول رقم (١)

$$\text{ربحية السهم المخفضة} = \frac{\text{الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية} + \text{الأرباح المخصصة للأسهم الممتازة القابلة للتحويل} + \text{(فوائد السندات القابلة للتحويل} - \text{الزيادة في الزكاة والضريبة)}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة} + \text{الأسهم المحتملة المعادلة للأوراق المالية القابلة للتحويل ولحقوق شراء الأسهم}}$$

جدول رقم (٢)

$$\text{الأسهم المحتمل إصدارها مقابل حقوق شراء الأسهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم العادي} - \text{السعر المحدد للسهم في شهادة حق شراء الأسهم العادية}}{\text{القيمة السوقية العادلة للسهم العادي}} \times \text{عدد شهادات حقوق شراء الأسهم}$$

عادية بعد فترة زمنية محددة ، ولذلك يسمى هذا النوع بالسندات القابلة للتحويل ، وحملة هذا النوع من السندات يضمنون حق الحصول على عائد ثابت، كما يتمتعون بحرية تحويلها إلى أسهم عادية.

**(الفقرة ١٤٠)**

**٩/٦ شهادات حقوق شراء الأسهم العادية (الخيارات) :**

هي شهادات تصدرها الشركات المساهمة تعطي لحاملها الحق في شراء الأسهم العادية للشركة بسعر معين محدد في الشهادة نفسها وخلال فترة معينة، ولهذه الشهادات نفس الأثر المستقبلي لكل من الأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل لأسهم عادية على ربحية السهم العادي. فعندما يمارس حملة هذه الشهادات حقوقهم في شراء الأسهم العادية يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة وبالتالي تخفيض ربحية السهم العادي. والاختلاف الجوهري بين الأوراق المالية القابلة للتحويل (أسهم ممتازة وسندات) وبين شهادات حق شراء الأسهم العادية هو أن حاملي هذه الشهادات يقومون بدفع مبلغ محدد عند الحصول على تلك الأسهم.

**(الفقرة ١٤١)**

**١٠/٦ الأوراق المالية المضادة للتخفيض :**

هي الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية وحقوق شراء الأسهم العادية التي يؤدي تضمينها في حساب ربحية السهم إلى زيادة ربحية السهم بدلاً من تخفيضها ولذلك لا تؤخذ هذه الأوراق في الاعتبار عند حساب ربحية السهم المخفضة.

**(الفقرة ١٤٢)**

**١١/٦ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة :**

هو متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة بعد الأخذ في الاعتبار ما يطرأ على عدد الأسهم العادية المتداولة من تغيرات خلال السنة نتيجة إصدار أسهم إضافية أو إلغاء أو استهلاك الأسهم أو إجراء توزيعات أرباح في صورة أسهم أو تجزئة الأسهم أو توحيدها.

**(الفقرة ١٤٣)**

**١٢/٦ إلغاء أو استهلاك الأسهم :**

يحدث إلغاء الأسهم عندما تقوم الشركة المساهمة بشراء جزء من أسهمها العادية المتداولة وتقوم بإلغائها وهذا يؤدي إلى تخفيض رأسمالها، كما يحدث استهلاك الأسهم عندما تقوم الشركة برد قيمة هذه الأسهم لحملتها كما في حالة الشركات التي تقوم على استغلال مورد طبيعي قابل للنضوب.

**(الفقرة ١٤٤)**

**١٣/٦ تجزئة الأسهم :**

لأسباب معينة تتعلق بارتفاع أسعار تداول أسهم بعض الشركات في سوق الأوراق المالية أو لانخفاض معدل تداول هذه الأوراق في السوق، تلجأ بعض الشركات المساهمة إلى تجزئة أسهمها العادية عن طريق تقسيم كل سهم إلى عدد من الأسهم يساوي مجموع قيمتها الاسمية القيمة الاسمية للسهم قبل التجزئة.

**(الفقرة ١٤٥)**

**١٤/٦ توحيد الأسهم :**

هي عملية عكسية لتجزئة الأسهم حيث تقوم الشركة بتجميع كل عدد معين من أسهمها العادية المتداولة في سهم واحد تساوي قيمته الاسمية مجموع القيم الاسمية للأسهم التي تم تجميعها.

**(الفقرة ١٤٦)**

**١٥/٦ توزيعات الأرباح في صورة أسهم :**

تتمثل هذه التوزيعات للأرباح في صور توزيع لأسهم إضافية (أسهم منحة) من أسهم الشركة على المساهمين نظير نصيبهم في الأرباح المعلن عن توزيعها.

**(الفقرة ١٤٧)**

**١٦/٦ الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية :**

هو دخل الفترة (سواء من الأنشطة المستمرة الرئيسية أو صافي الدخل) مخصوماً منه الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة.

**(الفقرة ١٤٨)**

**١٧/٦ فوائد السندات القابلة للتحويل التي يتم إضافتها عند حساب ربحية السهم المخفضة :**

هي الفوائد المستحقة لحملة هذه السندات والتي تم تحميلها على الدخل قبل الوصول لصافي الدخل.

**(الفقرة ١٤٩)**

**١٨/٦ الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح :**

تعني ميزة تجميع الأرباح إذا أعطيت للأسهم الممتازة أنه إذا لم تقرر الجمعية العمومية توزيع أرباح في أي سنة أو لم تحقق الشركة أرباح في سنة معينة فإن من حق حملة هذا النوع من الأسهم الحصول على الأرباح المتأخرة في السنوات التالية التي تقرر فيها الجمعية العمومية توزيع أرباح ، وقبل عمل أي توزيعات على حملة الأسهم العادية .

**(الفقرة ١٥٠)**

**٧- سريان مفعول المعيار :**

يجب أن تعد وفق هذا المعيار القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور المعيار.

**(الفقرة ١٥١)**

# التلاعب/إدارة الأرباح المحاسبية في الشركات المساهمة السعودية

د. محمد السهلي
رئيس قسم المحاسبة
جامعة الملك سعود

يقصد بظاهرة إدارة الربح تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب إستراتيجيات الإدارة ، أو للتقرير عن مستوى معين من الربح باعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة. وتعرف إدارة الأرباح بأنها " تغيير الأداء الاقتصادي المعلن للشركة بواسطة الإدارة إما لتضليل المساهمين أو للتأثير في نتائج تعاقدية ". ويمكن القول بأن الدافع لتحريف أداء الشركة من خلال التلاعب في الأرباح ينشأ من تعارض المصالح بين إدارة الشركة والجهات الخارجية بالنسبة للشركة. وتستطيع الإدارة التأثير في الأرباح المحاسبية من خلال المرونة المتاحة في بدائل السياسة المحاسبية مثل بدائل سياسة تسعير المخزون وبدائل سياسة احتساب الاستهلاك. فمن المتعارف عليه في المحاسبة أن الإدارة لديها من الأساليب المحاسبية ما يمكنها من التأثير في الأرباح المنشورة زيادة أو نقصاً من خلال المرونة التي تتصف بها المعايير المحاسبية وإلى وجود الدوافع لدي الإدارة لتشويه عرض المعلومات المحاسبية. ونظراً لطبيعة الأساليب المحاسبية المرنة؛ فإنه من المتوقع أن تمارس إدارات الشركات السعودية إستراتيجية زيادة أو نقص الربح من خلال " تجميله / تحسينه " Income smoothing بهدف تحقيق مستوى معين من الأرباح يتوافق مع رغبة الإدارة ؛ وبذا تقلل من احتمال تدخل من بخارج الشركة.

والواقع أن الإدارة لديها دوافع لإدارة الأرباح المعلنة لإخفاء الأداء الحقيقي للشركة وحجب منافعهم الشخصية التي حصلوا عليها عن الذين خارج الإدارة. فمثلاً، يمكن أن تستغل الإدارة حرية التصرف في إعداد التقارير المالية في تضخيم الأرباح وإخفاء الخسائر التي يمكن أن تحث الذين خارج الشركة على التدخل في إدارة الشركة. كما يمكنهم أيضاً استخدام حرية التصرف في رصيد الاحتياطيات للفترات القادمة بتخفيض الأرباح في السنوات ذات الأداء الحسن، وبذلك يقللون من وتيرة التغيير في الأرباح المعلنة خلافاً للأداء الاقتصادي الفعلي للشركة.

## نتائج الدراسة :

قد اعتمدت هذه الدراسة والتي نشرت في دورية معهد الإدارة العامة (عدد ٣٧، ٢٠٠٦م) على التحليل القطاعي cross-section وسلسلة زمنية على مدى الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤م من خلال تقدير الاستحقاق الاختياري Non-Discretionary Accrual (NDA باستخدام نموذج الانحدار للاستحقاق الكلي .

وقد أظهرت الدراسة أن الشركات السعودية تقوم بإدارة / التلاعب في الربح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً ، و بطريقة سالبة عندما تكون الأرباح عالية جداً مقارنة بالسنوات السابقة. ويتم التلاعب في الربح بنسب تتراوح بين(- ٣,٥ ٪) و(٤,٧٪) من قيمة الأصول. كما أوضحت الدراسة أن هناك اختلافات بين القطاعات في ممارسة إدارة الربح ، حيث توصلت الدراسة أن الزراعة أكبر القطاعات من حيث التلاعب في الربح حيث تبلغ نسبة هذه الممارسة (٣٪) من إجمالي الأصول ، وهذه قد يعود إلى الواقع الاقتصادي لقطاع الزراعة ، فالشركات الزراعية في المملكة تعاني من تقلص الدعم الحكومي ، والمنافسة الخارجية مما يضطرها إلى تحسين نتائجها أمام المساهمين.

ويوضح الجدول رقم (١) متوسط الاستحقاق الاختياري والانحراف المعياري للسنوات والقطاعات محل الدراسة ، حيث تدل النتائج بأن هناك اختلافات بين القطاعات في ممارسة إدارة الربح . وتوضح هذه النتائج أن الزراعة أكبر القطاعات من حيث ممارسة الاستحقاق الاختياري حيث تبلغ نسبة هذه الممارسة (٣٪) من إجمالي الأصول. ولا شك أن الواقع الاقتصادي لقطاع الزراعة قد يكون أحد الأسباب لجنوح شركات ذلك القطاع إلى ممارستها لإدارة الربح بشكل أكبر من غيرها. فالشركات الزراعية في المملكة تعاني من تقلص الدعم الحكومي ، و من المنافسة الخارجية.

أما فيما يتعلق باستخدام الشركات السعودية للاستحقاق الاختياري للمحافظة على مستوى محدد من الأرباح ، فقد أوضحت النتائج وبشكل عام ، أن الشركات السعودية تقوم بإدارة الربح للمحافظة على مستوى محدد من الأرباح. وبشكل خاص، فإن النتائج تدل على أن الشركات السعودية تمارس الاستحقاق بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً ، كما تمارس الاستحقاق بطريقة سالبة عندما تكون الأرباح عالية بصورة ملحوظة عن السنوات السابقة. وهذا

يعني أنه كلما زادت الأرباح عن العام السابق كلما دفع ذلك الشركة إلى ممارسة الاستحقاق الاختياري بطريقة سلبية. وتعتبر هذه النتيجة متفقة مع نظرية التكاليف السياسية حيث تميل الشركات التي تزيد أرباحها بنسب عالية إلى تخفيض الأرباح حتى تتجنب المعدلات العالية وتختزن جانباً من الربح للسنة القادمة.

ومن الدوافع التي تبرر ممارسة إدارة الربح في البيئة السعودية رغبة الشركات في الحصول على زيادة في رأس المال ، فالدراسة أوضحت أن الشركات تقوم باستخدام مرونة تطبيق السياسات المحاسبية لزيادة الأرباح في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال. وتوضح الدراسة أن الشركات تقوم بتطويع السياسات المحاسبية بطريقة تؤدي إلى زيادة الأرباح في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال، وذلك بما يعادل (٢,٤٢٪) من إجمالي أصول الشركة. وهذا يعني أن مثل هذه الشركات تحاول بجدية أن تظهر نتائج إيجابية مصاحبة لزيادة رأس المال لتبرير طلب زيادة رأس المال.

**الجدول رقم (١) : الإحصاءات الوصفية للاستحقاق الاختياري**

| | | المتوسط | الانحراف المعياري | عدد المشاهدات |
|---|---|---|---|---|
| السنوات | ٢٠٠٢ | -٠,٠٠٠٤٣ | ٠,٠٣٥٥٠٠٠٢ | ٤٠ |
| | ٢٠٠٣ | ٠,٠٠٠٠٤ | ٠,٠٤٥٦٣٠٩٥ | ٤٠ |
| | ٢٠٠٤ | ٠,٠٠٠٣٨٢ | ٠,٠٣٢٢٢٥٢٩ | ٤٠ |
| القطاعات | الصناعة | -٠,٠٠٢١٧ | ٠,٠٣٦٩٩٢٤٥ | ٤٨ |
| | الأسمنت | ٠,٠٠٠٢٥٨ | ٠,٠٣٥٦٠٤٤٧ | ٢٤ |
| | الخدمات | ٠,٠٠١٠٨ | ٠,٠٣٩٣٠٢١٣ | ٢٤ |
| | الزراعة | ٠,٠٠٢٩٩ | ٠,٠٤٢٤٢٥٦٧ | ٢٤ |

# ارشادات الرقابة الداخلية التي تناسب كافة المنشآت

أعدت لجنة المنظمات المنشئة للجنة ترد واي، كوسو (COSO) ارشادات للمنشآت الصغيرة من خلال الدليل الإرشادي المسمى " الرقابة الداخلية على التقارير المالية ـ ارشادات لشركات المساهمة الصغيرة " وذلك لمساعدة مدراء المنشآت الصغيرة في تصميم وتنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقا لمبدأ التكلفة/المنفعة. وكما يشير عنوان هذا المقال فإن المبادئ الأساسية للرقابة الداخلية ليست مقصورة فقط على المنشآت الصغيرة بل تناسب كافة المنشآت. و تم استخلاص هذه الإرشادات من دليل الرقابة الداخلية الصادر من لجنة كوسو عام ١٩٩٢م من خلال دراسة التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة. وتتناول الإرشادات مواضيع تتعلق بـ:

- فصل المهام المحاسبية.
- تطوير مجالس إدارة ولجان مراجعة ذات فعالية.
- العمل بخطوات أوسع فيما يتعلق بالرقابة.
- تطبيق الضوابط الرقابية السليمة لتقنية المعلومات.
- توثيق تصميم وتشغيل الضوابط الرقابية.

وتتكون الإرشادات من ثلاثة مجلدات، كل منها له غرض محدد . حيث يتضمن المجلد الأول ملخصاً تنفيذياً عال المستوى يستهدف الإدارة العليا ومجالس الإدارة، ويتضمن المجلد الثاني إرشادات عملية تشمل أمثلة حقيقية مأخوذة من المنشآت الصغيرة. فيما يتضمن المجلد الثالث أدوات تقويم يقصد بها مساعدة الإدارة في تنفيذ وتقويم الرقابة الداخلية على التقارير المالية.وتشجع هذه الإرشادات المحاسبين القانونيين على العمل مع المنشآت لتنفيذ ضوابط رقابية تكون بمثابة قواعد أساسية يعتمد عليها نجاح المنشأة. فعملية وجود رقابة داخلية فعالة، بما في ذلك فهم الإدارة للرقابة الداخلية وتصميمها وتنفيذها ومراقبتها يجب أن ينظر لها كوظيفة مهمة.

ففي أحيان كثيرة نجد أن النقاش الدائر بشأن التكلفة المصاحبة لتطبيق القسم ٤٠٤ من قانون ساربينز أوكسلي لا يعطي اهتماماً للعدد الكبير من المنشآت الصغيرة التي تفشل في تطبيق القانون والذي يحدث دائماً بسبب افتقادها للخطط الجيدة أو بسبب أنها لا تقوم بتحديد وضبط المخاطر. وقد أوضحت الدراسات أن الالتزام بنظام الرقابة الداخلية يعتمد على كيفية تحديد المنشأة لأولوياتها و ليس بمدى توفر الموارد. وسوف تكون هذه الإرشادات التي أعدتها لجنة كوسو مفيدة سواء للمحاسبين القانونيين الذين يعملون في مكاتب المحاسبة القانونية أو الذين يعملون بالمنشآت المختلفة وذلك في مجال تنفيذ وتقويم الرقابة الداخلية و تحديد أنواع الضوابط التي ينبغي وجودها عادة بالمنشآت الصغيرة.

### عملية متواصلة ومتكاملة

إن المحافظة على وجود رقابة داخلية فعالة لن تكون عملية ساكنة. و على المنشآت أن تتوقع أن الضوابط الرقابية سوف تتغير مع مرور الوقت حسب تغير المخاطر والإجراءات. وتتطلب هذه الإرشادات أن يكون لدى المنشأة إجراءات لتحديث تقديراتها للمخاطر ولمراقبة الفعالية المستمرة لنظامها الخاص بالرقابة الداخلية. وتركز الإرشادات على عدد من المبادئ. حيث تم استخراج المبادئ الأساسية من العناصر الخمسة التي تحددها لجنة كوسو وهي بيئة الرقابة، تقدير المخاطر ، نشاطات الرقابة ، المعلومات والاتصالات ، والمراقبة. ولقد تم تفصيل كل مبدأ من هذه المبادئ بتحديد الخواص الرئيسية التي ترشد المنشآت لاختيار الأسلوب الأفضل للرقابة.

وتساعد العلاقة لعناصر كوسو كافة المنشآت في تخطيط أساليبها المتبعة في تقويم وتحديث الضوابط الرقابية. ومن خلال فهم هذه العلاقة الخاصة بالضوابط الرقابية وعناصر الرقابة الداخلية ، حددت كوسو المنهجية التي تقوم من خلالها المنشأة بـ :

- تحديد أهداف تقاريرها المالية .
- تحديد وتقدير المخاطر التي قد تمنع المنشأة من تحقيق الأهداف المطلوبة . ومن أمثلة هذه المخاطر تجاوزات الإدارة و المعالجة غير الكافية للمعاملات.
- تصميم وتنفيذ بيئة رقابية تحدد الأسلوب الذي تتبعه المنشأة لتقليل المخاطر.
- تصميم وتنفيذ نشاطات رقابية تشمل التفويض ، اختبارات الاكتمال لتقليل المخاطر.
- تطوير عملية فعالة للمعلومات والاتصالات تُمكن الإطراف ذات العلاقة من فهم مسئولياتهم الرقابية وتضمن تسلم الإدارة التقارير المناسبة في وقتها لتسهيل عملية التحري واتخاذ القرار بالفعالية المطلوبة.
- مراقبة فعالية نظام الرقابة الداخلية

× تم نقله بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في مارس ٢٠٠٧م.

الخاص بالمنشأة.

إن هدف الرقابة الداخلية على التقارير المالية هو الحصول على تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها. حيث يجب أن تشمل تلك الرقابة على منهجيه لتحديد المخاطر الناشئة من تقديم بيانات غير حقيقية ، وذلك لتحقيق التحسين المستمر لنظام الرقابة الداخلية من أجل تقليل المخاطر الجديدة.

**تقويم الإدارة للرقابة الداخلية**

إن العديد من المنشآت التجارية تنظر إلى تقويم الرقابة الداخلية كمهمة منفصلة عن إدارة نشاطاتها اليومية. وبالسماح لهذين المجالين بالتقارب، فإن الإدارة سوف تحقق قدراً أكبر من الفعالية. وقد يحدث ذلك من خلال الاعتماد على نشاطات الرقابة داخل المنشأة أو من خلال إعادة تصميم الإجراءات القائمة.

لقد قامت لجنة كوسو وفريق العمل المساعد لها بفحص العديد من المنشآت الصغيرة ـ مساهمة وغير مساهمة ـ للحصول على أمثلة للرقابة الداخلية الجيدة . وقد أكد ذلك الفحص على الرأي الأساسي الصادر من كوسو والذي يؤكد على أهمية تقدير الإدارة . حيث يجب أن يتم تفويض الإدارة لاختيار أفضل مجموعة من الضوابط الرقابية إذ أنها تقف في وضع مناسب لتحديد تلك الضوابط التي سوف تتغير مع مرور الوقت . و لقد حددت الإرشادات ثلاثة عوامل يلزم أخذها في الاعتبار عند اختيار الضوابط الرقابية التي يجب أن :

ـ تخفض المخاطر لمستوى مقبول.

ـ تكون اقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة.

ـ تساهم في زيادة فعالية واحد أو أكثر من العناصر الخمسة للرقابة الداخلية الفعالة الواردة بدليل الرقابة الداخلية الصادر عن كوسو.

ويشمل المجلد ٣ من الإرشادات نماذج تستخدم للوصول إلى القرارات الرقابية . حيث يتم تقديم العديد منها على شكل إستبانة معتمدة على المبادئ الأساسية للرقابة التي يتضمنها المجلد ٢.

**مبادئ الرقابة الفعالة**

تتضمن الإرشادات ٢٠ مبدأً أساسياً من مبادئ الرقابة الداخلية وترتبط بكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية الخمسة الصادرة عن كوسو وهذه المبادئ تنطبق على كافة المنشآت الكبيرة منها والصغيرة ، المساهمة وغير المساهمة ، الهادفة للربح وغير الهادفة للربح.

وتميل لجنة كوسو للنظر إلى كل مبدأ بإعتباره ضرورياً للتنفيذ الفعال لعنصر الرقابة الداخلية المرتبط به. وتوفر هذه المبادئ مزيداً من الإيضاح فيما يتعلق باختيار الضوابط الرقابية. فعلى سبيل المثال، نجد أنه يتم تقديم ثلاث خواص مرتبطة بالمبدأ المتعلق بقيم النزاهة والقيم الأخلاقية. فلتحقيق مستوى عال من السلوك الأخلاقي يتوجب على المنشأة أن:

ـ توفر بيان واضح للقيم الأخلاقية يكون مفهوماً للموظفين بكافية مستويات المنشأة.

ـ تراقب مدى الالتزام بمبادئ النزاهة التامة والقيم الأخلاقية.

ـ أن تعالج فوراً بطريقة ملائمة أي انحراف عن النزاهة والقيم الأخلاقية.

و تتطلب هذه الخواص وكذلك كافة المبادئ والخواص الأخرى المضمنة بالإرشادات، تقديرات اجتهادية لتحديد الطريقة الأكثر فعالية لتنفيذ الضوابط الرقابية.

**أهمية التوثيـق**

قد يفضل العديد من مسئولي المنشأة العمل بالضوابط الرقابية دون أن يتم توثيقها. ولسوء الحظ نجد أن عدم توفر التوثيق الكامل هو أحد الأسباب التي تجعل العديد من المنشآت تصاب بالدهشة عندما تكتشف أن نظامها الخاص بالرقابة الداخلية لم يتم تصميمه أو تنفيذه بفعالية. إن التوثيق الذي يوفر التوجيهات المطلوبة لتنفيذ الضوابط الرقابية، يمكن استخدامه كأساس لتدريب الموظفين الجدد على تنفيذ الضوابط ، كما أنه يوفر الدليل الذي يؤكد بأن هذه الضوابط قد تم العمل بها بفعالية .

**أهمية الإرشادات للمحاسبين القانونيين في تقويم فعالية الرقابة الداخلية**

تساعد هذه الإرشادات كل من الإدارة ومراجعيها في الابتعاد عن أسلوب "check– the– box " والاتجاه للأسلوب الذي يركز على إنجاز أهداف المنشأة من خلال المعالجة الفعالة للمبادئ العشرين المضمنة بإطار العمل الخاص بالرقابة الداخلية الصادر عن كوسو .

وتوفر هذه الإرشادات كذلك منظور إضافي عن الأساليب المناسبة للاستخدام بواسطة المنشآت المختلفة مما يشجع على الحوار الصحي بين إدارة المنشأة ومراجعيها. فمثل هذا الحوار سوف يقود إلى تطبيق أكثر إبداعاً وفعالية للرقابة الداخلية بالعديد من المنشآت. كما أن المبادئ والخواص المضمنة بالإرشادات توفر فرصاً قيادية للمحاسبين القانونيين بمواقع الإدارة للتركيز على أهداف الرقابة الداخلية ، وتعديل تصميم نظام الرقابة و بناء فعاليات مراقبة داخل النشاطات التي يمارسونها .

إن تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة هي فقط خطوة واحدة لنجاح المنشأة وضمان استمراريتها. ويجب على المنشآت أن تقوم بعملية التكامل لعمليات الداخلية فيها مع عمليات إدارة المخاطر بالمنشأة لتحقيق أهدافاً أوسع فيما يتعلق بالإستراتيجية و التشغيل و التقارير والالتزام .

## مبادئ الرقابة الفعالة على التقارير المالية

# (المبادئ العشرين المضمنة بإطار العمل الخاص بالرقابة الداخلية الصادر عن لجنة كوسو COSO)

### بيئة الرقابة

١. النزاهة والقيم الأخلاقية:

العمل على تطوير وفهم قيم النزاهة والقيم الأخلاقية ، خاصة بالنسبة للقيادات العليا في المنشأة.

٢. مجلس الإدارة:

على مجلس الإدارة أن يفهم ويمارس مسئولية المراقبة بالنسبة للتقارير المالية والرقابة الداخلية المرتبطة بها.

٣. فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي:

يجب أن تكون فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي داعمة لتحقيق رقابة داخلية فعالة.

٤. الهيكل التنظيمي:

الهيكل التنظيمي للشركة يجب أن يكون داعماً للرقابة الداخلية الفعالة.

٥. كفاءة التقارير المالية:

يجب أن تحتفظ الشركة بأشخاص لديهم الكفاءة فيما يتعلق بالتقارير المالية ومهام الرقابة المرتبطة بها.

٦. الصلاحية والمسئولية:

العمل على تحديد مستويات مناسبة من الصلاحيات والمسئوليات للإدارة والموظفين لتسهيل وجود رقابة داخلية فعالة.

٧. الموارد البشرية:

العمل على تصميم وتطبيق سياسات وممارسات خاصة بالموارد البشرية لتسهيل الرقابة الداخلية الفعالة.

### تقدير المخاطر

٨. أهداف التقارير المالية:

تقوم الإدارة بتحديد أهداف التقارير المالية بوضوح كاف وتحدد المعايير التي تمكّن الإدارة من تحديد المخاطر التي تواجه إعداد تقارير مالية موثوقه.

٩. مخاطر التقارير المالية:

تقوم المنشأة بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف التقارير المالية كأساس لتحديد الكيفية التي يمكن التعامل بها مع الأخطار.

١٠. أخطار الغش:

عند تقدير المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف التقارير المالية، يجب أن تتم دراسة احتمال حدوث تحريف للبيانات نتيجة لعملية غش.

### نشاطات الرقابة

١١. التكامل مع تقدير المخاطر:

العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف التقارير المالية.

١٢. اختيار وتطوير نشاطات الرقابة:

العمل على اختيار وتطوير نشاطات الرقابة آخذا في الاعتبار تكلفتها وفعاليتها المحتملة في تقليل المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف التقارير المالية.

١٣. السياسات والإجراءات:

العمل على وضع السياسات المتعلقة بالتقارير المالية الموثوقة ويتم إبلاغها لكافة موظفي المنشأة ، مع الإجراءات المناظرة الناتجة عند تنفيذ توجيهات الإدارة.

١٤. تقنية المعلومات:

العمل على تعميم وتنفيذ الضوابط الرقابية لتقنية المعلومات ، حيثما يكون ملائماً ، لدعم تحقيق أهداف التقارير المالية.

### المعلومات والاتصالات

١٥. معلومات التقارير المالية:

العمل على تحديد المعلومات ذات العلاقة ، والحصول عليها واستخدامها بكافة مستويات المنشأة ويتم توزيعها بالشكل والإطار الزمني الذي يدعم تحقيق أهداف التقارير المالية.

١٦. معلومات الرقابة الداخلية:

العمل على تحديد المعلومات المستخدمة لتنفيذ عناصر الرقابة الأخرى ويتم الحصول عليها وتوزيعها بالشكل والإطار الزمني الذي يُمكّن الموظفين من القيام بمسئوليات الرقابة الداخلية.

١٧. الاتصالات الداخلية:

هي الاتصالات التي تتيح وتدعم فهم وتنفيذ أهداف الرقابة الداخلية والإجراءات ومسئوليات الأشخاص بكافة مستويات المؤسسة.

١٨. الاتصالات الخارجية:

العمل على إبلاغ الأطراف الخارجية بالأمور التي تؤثر في تحقيق أهداف التقارير المالية.

### المراقبة

١٩. التقويمات المستمرة والمنفصلة:

التقويمات المستمرة أو المنفصلة تسمح للإدارة بتحديد إن كانت الرقابة الداخلية تقوم بوظيفتها أم لا.

٢٠. تقارير الإبلاغ:

نواقص الرقابة الداخلية يتم تحديدها وإبلاغها في وقتها للأطراف المسئولة لاتخاذ الإجراء التصحيحي.

# من اسرة الحاصلين على زمالة الهيئة

تختلف الشركات في نظرتها للشهادات المهنية مثل زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين باختلاف نظرتها للجودة بشكل عام وبجودة المعلومات المالية بشكل خاص وباختلاف نظرة الإدارة لكفاءة مواردها البشرية كأهم أصول الشركة واهتمامها بالتدريب والتطوير.

فلقد حصلت زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA على سمعة طيبة في قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية نظرا لمستواها العالي وأصبحت كثير من الشركات التي تحرص على تميز موظفيها تشجع منسوبي الإدارة المالية للحصول على هذه الزمالة. فالحصول على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في شركة مثل شركة المراعي يعد شرطا أساسيا قبل الحصول على درجة مدير في إدارة من الإدارات المالية.

أما على المستوى الشخصي، فالحصول على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ساعدني كثيرا من عدة نواحي: أولا، البقاء مطلعا على أهم التطورات في مهنة المحاسبة والمراجعة. ثانيا: التقدم الوظيفي سواء في شركتي الحالية شركة المراعي أو في شركة سابك التي كنت اعمل بها سابقا. ثالثا، كانت أهم حافز ومساعد للحصول على زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية لأن زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لا تقل عنها في مستوى وجودة الاختبار.

**الأستاذ/ منير بن فهد السهلي SOCPA**
**المدير المالي للعمليات وخدمات المساهمين**
**شركة المراعي (مساهمة)**

# مؤتمرات وفعاليات مهنية

| الجهة المنظمة | تاريخ الانعقاد | مكان الانعقاد |
|---|---|---|
| International Accounting Standards Committee Foundation(IASC) Foundation IFRSs Conference 1 | ٢٣-٢٤ مايو ٢٠٠٧م | زيورخ - سويسرا |
| The 31st Annual Conference of the Canadian Academic Accounting Association (CAAA) | ٣١ مايو-٣ يونيو ٢٠٠٧م | هاليفاكس - كندا |
| 5th International Conference on Accounting | ٢-٥ يوليو ٢٠٠٧م | اثينا - اليونان |
| Institute of Internal Auditors (IIA) International Conference | ٨ يوليو ٢٠٠٧م | أمستردام - هولندا |
| The Fifth Asian Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference | ٨-١٠ يوليو ٢٠٠٧م | اوكلاند- نيوزلندا |
| American Accounting Association 2007 Annual Meeting | ٥- ٨ أغسطس ٢٠٠٧م | شيكاغو- الولايات المتحدة الأمريكية |
| International Accounting Standards Committee Foundation (IASC) Foundation IFRSs Conference 2 | ٢٩-٣٠ أغسطس ٢٠٠٧م | سنغافورة |
| The Nineteenth Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues | ١١-١٤ نوفمبر ٢٠٠٧م | كوالالمبور - ماليزيا |

# برنامج الدورات التدريبية المتخصصة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

| اسم الدورة | عدد نقاط التعليم المستمر | الرياض | جدة | الدمام |
|---|---|---|---|---|
| التحليل المالي | ٤٢ | (٢٠٠٧/٠٤/٢١)١٤٢٨/٠٤/٠٤ | (٢٠٠٧/٠٥/٠٥)١٤٢٨/٠٤/١٨ | (٢٠٠٧/٠٥/١٩)١٤٢٨/٠٥/٠٢ |
| | | (٢٠٠٧/٠٤/٢٢)١٤٢٨/٠٤/٠٥ | (٢٠٠٧/٠٥/٠٦)١٤٢٨/٠٤/١٩ | (٢٠٠٧/٠٥/٢٠)١٤٢٨/٠٥/٠٣ |
| تصفية الشركات | ٤٢ | (٢٠٠٧/٠٤/٢٣)١٤٢٨/٠٤/٠٦ | (٢٠٠٧/٠٥/٠٧)١٤٢٨/٠٤/٢٠ | (٢٠٠٧/٠٥/٢١)١٤٢٨/٠٥/٠٤ |
| | | (٢٠٠٧/٠٤/٢٤)١٤٢٨/٠٤/٠٧ | (٢٠٠٧/٠٥/٠٨)١٤٢٨/٠٤/٢١ | (٢٠٠٧/٠٥/٢٢)١٤٢٨/٠٥/٠٥ |
| فحص التقارير المالية | ٢١ | (٢٠٠٧/٠٤/٢٥)١٤٢٨/٠٤/٠٨ | (٢٠٠٧/٠٥/٠٩)١٤٢٨/٠٤/٢٢ | (٢٠٠٧/٠٥/٢٣)١٤٢٨/٠٥/٠٦ |
| إعداد الإقرارات الزكوية | ٤٢ | (٢٠٠٧/٠٦/٠٢)١٤٢٨/٠٥/١٦ | (٢٠٠٧/٠٦/١٦)١٤٢٨/٠٦/٠١ | (٢٠٠٧/٠٦/٣٠)١٤٢٨/٠٦/١٥ |
| | | (٢٠٠٧/٠٦/٠٣)١٤٢٨/٠٥/١٧ | (٢٠٠٧/٠٦/١٧)١٤٢٨/٠٦/٠٢ | (٢٠٠٧/٠٧/٠١)١٤٢٨/٠٦/١٦ |
| إعداد الإقرارات الضريبية | ٤٢ | (٢٠٠٧/٠٦/٠٤)١٤٢٨/٠٥/١٨ | (٢٠٠٧/٠٦/١٨)١٤٢٨/٠٦/٠٣ | (٢٠٠٧/٠٧/٠٢)١٤٢٨/٠٦/١٧ |
| | | (٢٠٠٧/٠٦/٠٥)١٤٢٨/٠٥/١٩ | (٢٠٠٧/٠٦/١٩)١٤٢٨/٠٦/٠٤ | (٢٠٠٧/٠٧/٠٣)١٤٢٨/٠٦/١٨ |
| معياري الزكاة والضريبة | ٢١ | (٢٠٠٧/٠٦/٠٦)١٤٢٨/٠٥/٢٠ | (٢٠٠٧/٠٦/٢٠)١٤٢٨/٠٦/٠٥ | (٢٠٠٧/٠٧/٠٤)١٤٢٨/٠٦/١٩ |
| مقارنة معايير المحاسبة السعودية بالمعايير الدولية | ٦٣ | (٢٠٠٧/٠٩/٠٨)١٤٢٨/٠٨/٢٦ | (٢٠٠٧/١٠/٢٧)١٤٢٨/١٠/١٥ | (٢٠٠٧/١١/١٠)١٤٢٨/١٠/٢٩ |
| | | (٢٠٠٧/٠٩/٠٩)١٤٢٨/٠٨/٢٧ | (٢٠٠٧/١٠/٢٨)١٤٢٨/١٠/١٦ | (٢٠٠٧/١١/١١)١٤٢٨/١١/٠١ |
| | | (٢٠٠٧/٠٩/١٠)١٤٢٨/٠٨/٢٨ | (٢٠٠٧/١٠/٢٩)١٤٢٨/١٠/١٧ | (٢٠٠٧/١١/١٢)١٤٢٨/١١/٠٢ |
| مقارنة معايير المراجعة السعودية بالمعايير الدولية | ٤٢ | (٢٠٠٧/٠٩/١١)١٤٢٨/٠٨/٢٩ | (٢٠٠٧/١٠/٣٠)١٤٢٨/١٠/١٨ | (٢٠٠٧/١١/١٣)١٤٢٨/١١/٠٣ |
| | | (٢٠٠٧/٠٩/١٢)١٤٢٨/٠٨/٣٠ | (٢٠٠٧/١٠/٣١)١٤٢٨/١٠/١٩ | (٢٠٠٧/١١/١٤)١٤٢٨/١١/٠٤ |
| المحاسبة في الشركات متعددة الجنسية | ٤٢ | (٢٠٠٧/١١/٢٤)١٤٢٨/١١/١٤ | (٢٠٠٧/١٢/٠٨)١٤٢٨/١١/٢٨ | (٢٠٠٨/٠١/٠٥)١٤٢٨/١٢/٢٦ |
| | | (٢٠٠٧/١١/٢٥)١٤٢٨/١١/١٥ | (٢٠٠٧/١٢/٠٩)١٤٢٨/١١/٢٩ | (٢٠٠٨/٠١/٠٦)١٤٢٨/١٢/٢٧ |
| التقارير النافية للجهالة Due Diligence | ٦٣ | (٢٠٠٧/١١/٢٦)١٤٢٨/١١/١٦ | (٢٠٠٧/١٢/١٠)١٤٢٨/١١/٣٠ | (٢٠٠٨/٠١/٠٧)١٤٢٨/١٢/٢٨ |
| | | (٢٠٠٧/١١/٢٧)١٤٢٨/١١/١٧ | (٢٠٠٧/١٢/١١)١٤٢٨/١٢/٠١ | (٢٠٠٨/٠١/٠٨)١٤٢٨/١٢/٢٩ |
| | | (٢٠٠٧/١١/٢٨)١٤٢٨/١١/١٨ | (٢٠٠٧/١٢/١٢)١٤٢٨/١٢/٠٢ | (٢٠٠٨/٠١/٠٩)١٤٢٨/١٢/٣٠ |

# دورات تدريبية

| اسم الدورة | عدد نقاط التعليم المستمر | الريـاض | جـدة | الدمـام |
|---|---|---|---|---|
| استخدام الحاسب الآلي في إعداد وعرض القوائم المالية | ٤٢ | ١٤٢٩/٠١/١٠(٢٠٠٨/٠١/١٩) | ١٤٢٩/٠١/٢٤(٢٠٠٨/٠٢/٠٢) | ١٤٢٩/٠٢/٠٩(٢٠٠٨/٠٢/١٦) |
| | | ١٤٢٩/٠١/١١(٢٠٠٨/٠١/٢٠) | ١٤٢٩/٠١/٢٥(٢٠٠٨/٠٢/٠٣) | ١٤٢٩/٠٢/١٠(٢٠٠٨/٠٢/١٧) |
| المعالجات المحاسبية في البنوك وشركات الوساطة في سوق الأسهم | ٦٣ | ١٤٢٩/٠١/١٢(٢٠٠٨/٠١/٢١) | ١٤٢٩/٠١/٢٦(٢٠٠٨/٠٢/٠٤) | ١٤٢٩/٠٢/١١(٢٠٠٨/٠٢/١٨) |
| | | ١٤٢٩/٠١/١٣(٢٠٠٨/٠١/٢٢) | ١٤٢٩/٠١/٢٧(٢٠٠٨/٠٢/٠٥) | ١٤٢٩/٠٢/١٢(٢٠٠٨/٠٢/١٩) |
| | | ١٤٢٩/٠١/١٤(٢٠٠٨/٠١/٢٣) | ١٤٢٩/٠١/٢٨(٢٠٠٨/٠٢/٠٦) | ١٤٢٩/٠٢/١٣(٢٠٠٨/٠٢/٢٠) |
| نظم المعلومات | ٤٢ | ١٤٢٩/٠٢/٢٣(٢٠٠٨/٠٣/٠١) | ١٤٢٩/٠٢/٠٧(٢٠٠٨/٠٣/١٥) | ١٤٢٩/٠٣/٢١(٢٠٠٨/٠٣/٢٩) |
| | | ١٤٢٩/٠٢/٢٤(٢٠٠٨/٠٣/٠٢) | ١٤٢٩/٠٣/٠٨(٢٠٠٨/٠٣/١٦) | ١٤٢٩/٠٣/٢٢(٢٠٠٨/٠٣/٣٠) |
| الأنظمة المحاسبية الآلية | ٤٢ | ١٤٢٩/٠٢/٢٥(٢٠٠٨/٠٣/٠٣) | ١٤٢٩/٠٣/٠٩(٢٠٠٨/٠٣/١٧) | ١٤٢٩/٠٣/٢٣(٢٠٠٨/٠٣/٣١) |
| | | ١٤٢٩/٠٢/٢٦(٢٠٠٨/٠٣/٠٤) | ١٤٢٩/٠٣/١٠(٢٠٠٨/٠٣/١٨) | ١٤٢٩/٠٣/٢٤(٢٠٠٨/٠٤/٠١) |
| مراجعة أنظمة المعلومات | ٢١ | ١٤٢٩/٠٢/٢٧(٢٠٠٨/٠٣/٠٥) | ١٤٢٩/٠٣/١١(٢٠٠٨/٠٣/١٩) | ١٤٢٩/٠٣/٢٥(٢٠٠٨/٠٤/٠٢) |
| الخدمات التي يقدمها المحاسب القانوني بطلب من جهة قضائية | ٤٢ | ١٤٢٩/٠٤/٠٦(٢٠٠٨/٠٤/١٢) | ١٤٢٩/٠٤/٢٠(٢٠٠٨/٠٤/٢٦) | ١٤٢٩/٠٥/٠٥(٢٠٠٨/٠٥/١٠) |
| | | ١٤٢٩/٠٤/٠٧(٢٠٠٨/٠٤/١٣) | ١٤٢٩/٠٤/٢١(٢٠٠٨/٠٤/٢٧) | ١٤٢٩/٠٥/٠٦(٢٠٠٨/٠٥/١١) |
| المحاسبة عن المشتقات والأدوات المالية المستحدثة | ٦٣ | ١٤٢٩/٠٤/٠٩(٢٠٠٨/٠٤/١٥) | ١٤٢٩/٠٤/٢٣(٢٠٠٨/٠٤/٢٩) | ١٤٢٩/٠٥/٠٨(٢٠٠٨/٠٥/١٣) |
| | | ١٤٢٩/٠٤/١٠(٢٠٠٨/٠٤/١٦) | ١٤٢٩/٠٤/٢٤(٢٠٠٨/٠٤/٣٠) | ١٤٢٩/٠٥/٠٩(٢٠٠٨/٠٥/١٤) |
| | | ١٤٢٩/٠٤/٠٨(٢٠٠٨/٠٤/١٤) | ١٤٢٩/٠٤/٢٢(٢٠٠٨/٠٤/٢٨) | ١٤٢٩/٠٥/٠٧(٢٠٠٨/٠٥/١٢) |
| محاسبة التأمين الصحي | ٤٢ | ١٤٢٩/٠٥/١٩(٢٠٠٨/٠٥/٢٤) | ١٤٢٩/٠٦/٠٣(٢٠٠٨/٠٦/٠٧) | ١٤٢٩/٠٦/١٧(٢٠٠٨/٠٦/٢١) |
| | | ١٤٢٩/٠٥/٢٠(٢٠٠٨/٠٥/٢٥) | ١٤٢٩/٠٦/٠٤(٢٠٠٨/٠٦/٠٨) | ١٤٢٩/٠٦/١٨(٢٠٠٨/٠٦/٢٢) |
| قواعد وأنظمة الاستثمار | ٤٢ | ١٤٢٩/٠٥/٢١(٢٠٠٨/٠٥/٢٦) | ١٤٢٩/٠٦/٠٥(٢٠٠٨/٠٦/٠٩) | ١٤٢٩/٠٦/١٩(٢٠٠٨/٠٦/٢٣) |
| | | ١٤٢٩/٠٥/٢٢(٢٠٠٨/٠٥/٢٧) | ١٤٢٩/٠٦/٠٦(٢٠٠٨/٠٦/١٠) | ١٤٢٩/٠٦/٢٠(٢٠٠٨/٠٦/٢٤) |
| المراجعة البيئية | ٢١ | ١٤٢٩/٠٥/٢٣(٢٠٠٨/٠٥/٢٨) | ١٤٢٩/٠٦/٠٧(٢٠٠٨/٠٦/١١) | ١٤٢٩/٠٦/٢١(٢٠٠٨/٠٦/٢٥) |

للاستفسار أو للتسجيل للدورات ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال على:

هاتف الهيئة ٤٠٢٨٥٥٥ تحويله رقم ٢٧ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٢٩

فاكس رقم : ٤٠٢٥٦١٦

البريد الالكتروني : training@socpa.org.sa

# الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA
Saudi Organization For Certified Public Accountants

## طلب تقدم للدورات التدريبية

التاريخ : / / ١٤هـ الموافق : / / ٢٠ م

الاسم : _____ الجنسية : _____

نوع الهوية :(بطاقة أحوال/إقامة/جواز) الرقم : [ ] في / / ١٤هـ مصدرها : _____

نأمل إرفاق صورة واضحة من بطاقة الأحوال/ الإقامة / جواز سارية المفعول

جهة العمل: _____ هاتف : (_____) فاكس : (_____)

العنوان : ص.ب (_____) المدينة : (_____) الرمز البريدي : (_____)

جوال : (_____) فاكس :(_____) بريد الكتروني Email : _____

عضوية الهيئة : عضو أساسي ، رقمها : _____ عضو منتسب ، رقمها : _____

يستكمل هذا الجزء عند التقدم لأول مرة ، أو في حالة اختلاف أي من المعلومات التي سبق بيانها في طلب التقدم لدورات سابقة:

المؤهل العلمي : ◯ دكتوراه ◯ ماجستير ◯ بكالوريوس ◯ أخرى (حدد) .....

التخصـــص : ◯ محاسبة ◯ أخرى (حدد) .....

المؤهل المهني : ◯ SOCPA ◯ CPA ◯ CA ◯ أخرى (حدد) .....

| اسم الدورة المطلوبة | مكان انعقادها | | | تاريخها |
|---|---|---|---|---|
| | الرياض | جدة | الدمام | |
| **أ - الدورات التدريبية لاختبار الزمالة** | | | | |
| ☐محاسبة ☐مراجعة ☐زكاة وضريبة ☐أنظمة تجارية ☐فقه معاملات | ☐ | ☐ | ☐ | ..... |
| **ب- الدورات المتخصصة :** | | | | |
| ١- ..... | ☐ | ☐ | ☐ | ..... |
| ٢- ..... | ☐ | ☐ | ☐ | ..... |
| ٣- ..... | ☐ | ☐ | ☐ | ..... |

طريقة سداد الاشتراك :

☐ نقـدا ☐ شيكا باسم الهيئة ☐ إيداعا في حساب الهيئة ☐ تعميدا من جهة العمل

رقم حساب الهيئة لدى بنك ساب : ٠٧٧٠٠٢٨٢٢٠٠٢

---

للاستعمال الرسمي فقط :

الرقم العام :

رقم المتقدم : [ ]

سجل الطلب برقـم : [ ] وتاريـــخ : _____

الاسم : _____ التوقيع : _____ التاريخ : _____


ص.ب : ٢٢٦٤٦ – الرياض : ١١٤١٦ – المملكة العربية السعودية – هاتف : ٤٠٢٨٥٥٥ – فاكس : ٤٠٢٥٦١٦

*P.O. Box : 22646 – Riyadh : 11416 – Kingdom of Saudi Arabia – Tel. : 4028555 – Fax : 4025616*

البريد الالكتروني :*training@socpa.org.sa* موقع الهيئة : *www.socpa.org.sa*

# الختام

عبدالمجيد بن
عبدالرحمن الفايز

## انخفاض الأتعاب .. مسؤولية من ؟

في المهن الأخلاقية أن صح لي التعبير مثل الطب والهندسة والمحاماة وغيرها لا ينبغي للعميل النظر لحجم الاتعاب على حساب جودة الأداء ومهنيته ، فنحن في الواقع المعاش نبحث ونسأل عن الطبيب الماهر ولا نسأل عن أتعابه فالجودة والتأهيل يبرزان هنا أكثر أهمية من الاتعاب ، والحال كذلك مع المهندس المعماري الجيد والمحامي الكفؤ وغيرهم ، أما في مهنة المحاسبة فالغالب أن المنشآت تبحث عن أقل المراجعين أتعابا بل وتفاوضه في بعض الأحيان على خفضها أكثر وتطلب منه خدمات اضافية مجانية ، لأنها تعتقد أن أتعابه عبء عليها وعمله لا أهمية له إلا في الحصول على شهادة الزكاة وتجديد السجلات التجارية وتسهيل أعمالها ، لا تنظر في الغالب أن عمله ذا أهمية لفئات تستفيد من التقارير المالية التي يراجعها ويقرر فيها وربما يعود سبب ذلك لأن الأدارة هي أقل المستفيدين من القوائم المالية المراجعة في حال كانت الملكية منفصلة عن الادارة .

اعتقد أن فئة مهمة من المدراء التنفيذيين ومجالس الإدارة من غير الماليين لا يدركون أهمية مهنة المحاسبة والمراجعة وفي بعض الأحيان يجبرون الماليين لديهم على مخالفة معايير المحاسبة لمجرد عدم قناعتهم بها وهذا ما حدث فعلا في شركة مساهمة أوقفت تداولها هيئة السوق المالية مؤخرا.

ومقابل هذه القضية المهمة التي لن اناقشها في هذه المقالة هناك جانب آخر يتعلق بنا نحن مجتمع المحاسبين و يمكنني أن اختصره في السؤال التالي : لماذا يقبل المحاسبون والمراجعون القانونيين بدأً بأتعاب لا تكفل الحد الأدنى من جودة الآداء التي تتطلبها مهنة المراجعة ؟ ولماذا تقل الأتعاب في بعض الأحيان عن كلفة تذاكر السفر والاقامة للمراجعين الذين يفترض بهم أن يزوروا فروع المنشأة التي لديها مستودعات ذات أهمية نسبية للمراجع ؟ في الحقيقة أن مثل هذه التساؤلات طرحت منذ سنوات وما زالت ولكن لم تجد اجابة شافية.

سأدخل بكم للغة الارقام فربما تعطي تصورا عن ما يحصل اليوم ، فحسب احصاءات وزارة التجارة هناك (٦٠٠,٠٠٠) مؤسسة فردية وسنفترض أنها جميعا لا تقوم بمراجعة تقاريرها المالية ، ولكن هناك (٥٠,٠٠٠) شركة متنوعة الأغراض والأشكال القانونية يلزمها النظام مراجعة تقاريرها المالية عن طريق مراجع مستقل ومرخص من الهيئة السعودية للمحاسبين ، وإذا علمنا أن هناك حوالي (١٣٠) مكتب محاسبة ومراجعة مرخص ، فإن متوسط حصة المكتب الواحد ستكون بحدود (٣٨٥) عميل.

هذه الأرقام اعتبرها خطيرة لأنني لا اعتقد أن مكتبا واحدا يستطيع أن يراجع هذا العدد الضخم ويلتزم في ذات الوقت بالمعايير المرعية في جودة الآداء ، فمتوسط عدد المهنيين في المكتب الواحد لا يساعد أبدا على أنجاز هذا العمل ، من هنا اعتقد والله اعلم أننا نحن مجتمع المهنيين سبب رئيس في انخفاض حجم الاتعاب وليس قلة الوعي المهني لدى الإدارات العليا في الشركات أو لجان المراجعة ، هناك تهاون خطير أراه وينبغي لكافة الجهود أن تتكاتف لتصحيحه ، فأنا لا أحمل أي طرف بمفرده هذا الوضع ولكننا جميعا نشترك في المسؤولية.

إن التهاون في تطبيق معايير المراجعة ينعكس سلبا على سمعة المهنة والمهنيين وهنا أشيد بقرار مجلس إدارة هيئة المحاسبين القاضي بتحويل عدد من المراجعين للجنة تحقيق لتورطهم في قضايا من هذا النوع ، ولكن ينبغي علينا كمهتمين أن تتكاتف جهودنا من أجل توفير التمويل اللازم الذي يكفل تنفيذ برنامج مراقبة جودة الآداء المهني في مكاتب المراجعة على أعلى المستويات وأيضا استمراره لسنوات حتى تتحقق أهدافه .